دور الحوكمة التشاركية للنظم المحلية في تعزيز مشروعات التنمية المستدامة

The Role of Participatory Governance of Local Systems in Enhancing Sustainable Development Projects

مصطفى محمود حامد *
Mostafa77hamed@gmail.com

ملخَّص:

تسعى هذه الورقة إلى استكشاف دور الحوكمة التَّشاركيَّة في سياق الإدارة المحليَّة كنموذج متكامل قائم على توزيع الأدوار وتشكيل العلاقات بين الفواعل الأساسيَّة والأطراف ذات الصلة ودوره في تحسين نتائج مشروعات التَّنمية المستدامة. هذا من خلال بناء إطار يُعظِّم الاستفادة من شركاء التَّنمية مع الحكومات المحليَّة كمنظَّمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظَّمات الدَّوليَّة، بشكل يسمح بمشاركة فعالة لهم في مشروعات التَّنمية المستدامة. وتعتمد الدِّراسة على المنهج الوصفيّ التَّحليلي في التعرف على مفهومي الحوكمة التَّشاركيَّة للإدارة المحليَّة، كما ستتم الاستعانة بمنهج نظريَّة الدور لتحديد الأدوار المختلفة للأطراف والفواعل الأساسيَّة وتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التَّنمية المستدامة، وبحث سبل تفعيل آليَّات المشاركة الفعالة لها. وتشير النتائجُ المتوقعةُ لنموذج الحوكمة التَّشاركيَّة المقترح إلى قدر كبير من الاستفادة المتحققة للإدارة المحليَّة في تحسين مشروعات التَّنمية المستدامة في مرحلة الإعداد والدعم الكبير في تنفيذها أيضًا، ناهيك عن تحقيق مبادئ المساواة والشفافيَّة والمساءلة والاستجابة والرِّقابة الفعالة لتلك المشروعات.

* مدرس الادارة العامة والمحلية، كلية العلوم الادارية، أكاديمية السادات للعلوم الادارية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة التَّشـــاركيَّة، حوكمة الإدارة المحليَّة، التَّنمية المستدامة، مشروعات التَّنمية المستدامة، جماعات المصالح.

Abstract:

This paper seeks to explore the role of participatory governance in the context of local administration as an integrated model based on the distribution of roles and the formation of relationships between the main actors and relevant parties and its role in improving the results of sustainable development projects. This is through building a framework that maximizes the benefit of development partners with local governments, such as civil society organizations, the private sector, and international organizations, in a way that allows for their effective participation in sustainable development projects. The study relies on the descriptive and analytical approach to identify the concepts of participatory governance for local administration. The role theory approach will also be used to identify the different roles of the parties and the main actors and maximize their benefit in sustainable development projects and discuss ways to activate mechanisms for their effective participation. The expected results of the proposed participatory governance model indicate a great deal of benefit to the local administration in improving sustainable development projects in the preparation stage and great support in their implementation as well, not to mention achieving the principles of equality, transparency, accountability, responsiveness and effective oversight of those projects.

Keywords: participatory governance; Local administration governance; sustainable development; Sustainable development projects; Interest group.

مقدمة:

باتت التَّنمية المستدامة بمثابة قيمة مجتمعية مطالبين بتحقيقها؛ فمثل ما الدول مطالَبة بتحقيق العدالة في أراضيها فهي مطالَبة أيضًا بتحقيق التَّنمية المستدامة. وتمرُّ الدول في تحقيقها للتنمية المستدامة بصعوبات وتحديات كبيرة جدًّا باعتبارها عمليَّة اجتماعيَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة معقدة؛ حيث يجب اتخاذُ قرارات وصياغة سياسات بشأن تحقيق المصالح، والتطلعات والاحتياجات النسبية للأجيال الحالية مع الحفاظ على فرص الأجيال المستقبلية. وما يُزيدُ الأمرَ إرباكًا حينما يجب على الحكومة أن تختار بين الأولويات في المستويات المحليَّة والقوميَّة، بل وعلى مستوى الأولويات العالمية. هذا فضلًا عن ضرورة تحقيق التَّكامل بين الأهداف الأساسيَّة للدول (الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والبيئيَّة).

كلُّ هذه التَّحدِّيَّات تتطلب منَّا التفكيرَ في مناهج جديدة لاتخاذ القرار وتعزيز مشروعات التَّنمية المستدامة، وبما أن الإدارة المحليَّة إحدى الأدوات الرَّئيسة لتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة للمجتمع لما لها من علاقة مباشرة بحياة المواطن، ومع تصاعد الاهتمام بالمواطن المصري في العقود الأخيرة في سياق الاستثمار البشري والتَّنمية المستدامة، فقد أصبح نظامُ الإدارة المحليَّة في وقتنا الحاضر من أهمِّ مقوِّمات الحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة السليمة؛ لذا بات من الواضح أنَّ هناك حاجةً إلى منهج متعدد التخصصات في سياق الإدارة المحليَّة للتَّعامل مع الأبعاد الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة للتنمية المستدامة. وتأتي أهمية تلك المناهج في الوقت الذي أثارت فيه بعضُ الأمثلة البارزة لأسلوب الحوكمة التَّشاركيَّة الناجحة مثل تلك التي حدثت في بورتو أليغري في البرازيل وولايتي كيرالا والبنغال الغربية في الهند، وبدرجة أقل جنوب إفريقيا(UN, 2006).

ومن هنا تسعى بعضُ الكتابات لتشكيل العديد من المعتقدات الحاليَّة خاصةً من قبل علماء السِّياسات البيئيَّة والحوكمة وهو ما أدى إلى ظهور حركة متتالية من الإدارة الرَّسميَّة المعتمِدة على الإدارة التَّشاركيَّة والتي تعمل على تمكين المجتمعات المحليَّة (Folke et & Kooiman 2003 & Arnstein 1969 Paavola and Hubacek & Wesselink et al. 2011 & al. 2005 Cent et al. 2014 & 2013). كما بدأ صانعو السياسات في ملاحظة أنَّه يمكن لمشاركة المجتمعات المحليَّة في قرارات الحوكمة أن تسفر عن فوائد مهمة فيما يتعلَّق بالمرونة والاستدامة البيئيَّة والاجتماعيَّة والحوكمة التكيفيَّة التي يمكن أن تساعدَ في التأقلم مع التَّغيُّرات الاجتماعيَّة والبيئيَّة الجارية (Folke et Berkes 2009 & al.2007).

المشكلة البحثيَّة

أدى قصور الأساليب والطرق الفرديَّة في إدارة النُّظم المحليَّة للتعامل مع مشروعات التَّنمية المستدامة إلى زيادة الدعوات نحو ضرورة الاستفادة من النَّهج التشاركي في تطوير مشروعات التَّنمية المستدامة. وقد جاءت تلك الدعوات بعد فترات زمنيَّة طويلة من سيطرة النَّزعة الفرديَّة لقرارات وسياسات التَّنمية، والتي سادت معظم دول العالم واصطدمت بالأزمات الماليَّة والاقتصاديَّة فترة الثمانينيات؛ لذا تسعى الدِّراسة إلى تقديم إطار يسمح بتعظيم الاستفادة من أفكار الحوكمة التَّشاركيَّة في سياق الإدارة المحليَّة ودورها في تحسين نتائج مشروعات التَّنمية المستدامة.

التساؤلات البحثيَّة

تتناول الدِّراسة تساؤلًا رئيسيًّا هو: إلى أي مدى يمكن تطبيق نموذج الحوكمة التَّشاركيَّة في سياق الإدارة المحليَّة لتحسين نتائج مشروعات التَّنمية المستدامة؟ وفي سبيل ذلك نحاول الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعيَّة هي:

-ما الملامح والسِّمات الأساسيَّة لنموذج الحوكمة التَّشاركيَّة؟

-ما الفوائد والتحدِّيات في تطبيق نموذج الحوكمة التَّشاركيَّة؟

-ما مقوِّمات تطبيق نموذج للحوكمة التَّشاركيَّة في الإدارة المحليَّة؟

-ما دور الإدارة المحليَّة في مشروعات التَّنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

(أ) على المستوى التَّطبيقي

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يحاول التَّعرُّفَ على حقيقة الاتجاه نحو استثمار منهج الحوكمة التَّشاركيَّة في تطوير نظام الإدارة المحليَّة، بهدف تفعيل دور المحلِّيات لتمكينها من تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة وتنفيذ مشروعاتها بفعالية.

(ب) على المستوى العلمي

ندرة ما كُتب، خصوصًا في الدِّراسات العربيَّة والمحليَّة في الموضوع، مما شجَّع الباحث على الاهتمام بالموضوع لتقديم دراسة علميَّة متخصصة.

التقسيم المقترح للدِّراسة

لتحقيق أهداف هذه الدِّراسة يمكننا الاعتماد على التقسيم التالي:

أولًا: الحوكمة التَّشاركيَّة في الإدارة المحليَّة

ثانيًا: التَّنمية المستدامة

ثالثًا: العلاقة بين الحوكمة التَّشاركيَّة للإدارة المحليَّة والتَّنمية المستدامة

أولًا: الحوكمة التَّشاركيَّة في الإدارة المحليَّة

1. الحوكمة التَّشاركيَّة

الحوكمة التَّشـــاركيَّة هي إحدى الأفكار التي تفرَّعت من نظريَّة الحوكمة، والتي تؤكِّد على ضـــرورة الاندماج والمشـــاركة الدِّيمقراطيَّة من المجتمع المدني والأطراف ذات الصِّلة في السِّياسات الحكوميَّة من خلال ما يُسمى بالممارسات التَّداوليَّة. فيمكن النَّظر إلى المشاركة العامة على أنها عمليَّة يتمُّ من خلالها دمجُ الاهتمامات والاحتياجات والقيم العامة في اتخاذ القرارات الحكوميَّة بهدف اتخاذ قرارات أفضل يدعمها الجمهور (Creighton, 2005). فتعتبر المشاركة العامة بمثابة إطار للسياسات والمبادئ والتقنيات التي تضمن أن المواطنين والمجتمعات والأفراد والجماعات والمنظمات، لديهم الفرصـةُ للمشاركة بطريقة هادفة في اتخاذ القرارات التي ستؤثِّر عليهم، أو التي لديهم مصلحة فيها (Smith, 2003).

وتشـير الحوكمة التَّشـاركيَّة على هذا النَّحو إلى خلق مسـاحة جديدة لصُـنع القرار من خلال تمكين المواطنين. كما يشير مصطلح "الحوكمة التَّشاركيَّة" على نطاق واســـع إلى الآليَّات الدِّيمقراطيَّة التي تهدف إلى إشـــراك المواطنين في عمليَّات صنع السِّياسة العامة. بعبارة أخرى، تهدف الحوكمة التَّشاركيَّة إلى إقامة جسر بين المؤسسات العامة والنَّاس العاديين، في محاولة لزيادة فعالية واستجابة أنشطة صنع السياسات العامة (Palumbo R.2017).

بالتالي يركِّز الحكمُ التشـاركي على تعميق المشـاركة الدِّيمقراطيَّة من خلال مشـاركة المواطنين في عمليات الحكم مع الدولة. فوفقًا لجيني سـتيوارت، أسـتاذة السياسـات العامة، تشير "الحوكمة التَّشـاركيَّة" إلى أشكال الحوكمة التي يتم فيها تمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية من المشـــاركة في اتخاذ قرارات بشـــأن الأمور التي تهمهم بشـكل مباشـر (Wampler, B., & McNulty, S. L. 2011).

وفي تعريف آخر للحوكمة التَّشـاركيَّة أنها "عمليَّات مؤسـسـيَّة تُقرُّها الدولةُ وتسمح للمواطنين بالتعبير عن رأيهم، مما يؤدي إلى تنفيذ السِّياسات العامَّة التي تنتج نوعًا من التغييرات في حياة المواطنين؛ لذا يجب أن يتفاعل المسـئولون الحكوميون أيضًا مع هذا النوع من المشاركة (Wampler, B., & McNulty, S. L. 2011).

فهو نظام الحكم الذي يعزز المشـاركة الفعالة للمواطنين في عمليات صـنع القرار. "طريقة أو نظام حكم يتم بموجبه إدارة النظام وتشـغيله بطريقة تشـاركية، على نحو متميز عن الأفراد المحكومين. (Yang et. all, 2005) بينما يُنظر إلى مشـاركة المواطنين على أنها مشـاركة للجمهور في عملية صـنع القرار الإداري. يُنظر إلى النوعين الأخيرين، المشاركة السياسيَّة والمشاركة المدنية على أنهما مشـاركة في العملية السـياسـيَّة (التصـويت، الحملات، السـياسـة الحزبية). (Denhardt et. all, 2000) ونوع الأنشـطـة التطوعيـة على التوالي على المسـتوى الفردي أو التنظيمي. ويعتبر الهدف الرئيسـي في النهاية من المشـاركة هو سياسات عامة أفضل، بمعنى سياسات أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين الحقيقيـة وبـدرجـة أعلى من الـدعم العـام (Cătălin BABA and Others, 2009).

أ. ركائز الحوكمة التَّشاركيَّة:

ترتكز الحوكمة التَّشاركيَّة على مجموعة من القيم الديمقراطية وشفافية السياسات ومتطلبات المساءلة والتمكين للمواطنين ومشاركة كافة الأطراف والمجموعات ذات الصلة (Mah & Hills، 2014؛ OECD، 2001). وبالتالي يمكن تحديد ركائز الحوكمة التَّشاركيَّة إلى:

– **المشاركة Participation**: تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع الأطراف في عمليات صُنع وتنفيذ سياسات وقضايا التَّنمية المستدامة فاعلًا أساسيًّا وضروريًّا لتحقيقها.

– **الاستجابة:** تعني استجابة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لرغبات واحتياجات المواطنين، والتغيرات السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والمؤسسية.

– **التمكين Empowerment**: توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على المساهمة في عمليات التطوير والتَّنمية المستدامة.

– **الشفافية Transparency**: وتعني العلنية والانفتاح في مناقشة الموضوعات والقضايا، وحرية تداول المعلومات في المجتمع والتَّخلي عن الغموض. وتساعد الشَّفافية في تحقيق العدالة والمساواة من خلال إظهار الحقائق للمجتمع.

– **المساءلة Accountability**: خطوط واضحة وفعالة للمساءلة لضمان المحاسبة للجهات مقدِّمة الخدمات وأهمها القطاع الحكومي. وتفعيل دور المؤسسات المجتمعيَّة في تعزيز النزاهة في تحقيق الخطط التنموية.

– **سيادة القانون Rule of law**: امتثال جميع الأطراف (أفراد ومؤسسات) لحكم القانون.

– **مكافحة الفساد Corruption**: القضاء على كلِّ مظاهر سوء استخدام السلطة أو الموقع الوظيفي والتي تسعى للتربح أو تحقيق مكاسب خاصة. والحد منه يتطلب بيئة مواتية، وخدمات مؤسسية ملائمة، وتعزيز المشاركة.

2. مفهوم الإدارة المحليَّة

الإدارة المحليَّة هي شـــكلٌ من أشـــكال التَّنظيم الإداري الذي ينطوي على توزيع الوظائف الإداريَّة بين الحكومة المركزيَّة والهيئات المحليَّة المنتخبة المستقلة التي تمارس الصـــلاحيَّات الموكلة إليها تحت إشـراف الحكومة المركزية. ويهدف النِّظام الإداريُّ المحليُّ إلى تحقيق عدة أهداف أهمها المشـاركة في إدارة المناطق المحليَّة، وتقديم أفضـــل الخدمات للمواطنين وتحســـين مســـتواهم الاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي.

فهي نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التَّنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدَّولة، ويتم بمقتضـاها إعطاء المحلِّيَّات الاختصـاصـات والصـلاحيَّات التي تسـاعد على سـرعة وسـهولة اتخاذ القرار بعيدًا عن السـيطرة المركزيَّة مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدَّولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليميَّة كأسـلوب من أسـاليب التنظيم الإداري للدولة، أي أن الإدارة المحليَّة تؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الوحدات المحليَّة.

3. الحوكمة التَّشاركيَّة في النِّظام المحلي:

يقصد بها إدارة الوحدات والنُّظم المحليَّة بشكل يسمح بمشاركة الأطراف ذات الصلة من المنظمات الدَّوليَّة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين بدرجة أو بأخرى في التصـميم والإشـراف على تنفيذ السـياسـات المحليَّة سـواء بجهدهم الذاتي أم بالتعاون مع المؤسسـات الحكومية المركزية أم المحليَّة، والجدير بالذكر أنَّه لا توجد دولة في الآونة الأخيرة لا تهتم بالمشـاركة الشـعبية – فالحكومات لا يمكن أن تدعم شرعيتها إلا عن طريق المشاركة الشعبيَّة الممثلة في الانتخابات.

أ. مجالات الحوكمة التَّشاركيَّة في النِّظام المحلي:

– **المجالات الإنمائيَّة:** يُقصـد بها مشـاركة جميع الأطراف من المنظَّمات الدَّوليَّة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين في المشـــاريع الإنمائية

عن طريق قيام تمويل هذه المشـــاريع أو المســـاهمة بالمجهود مما يخفف الضـــغط على الموارد المركزيَّـة لإدارة التَّنميـة ويزيـد من قـدرات التَّنميـة (عبدالوهاب، ياسر.2018).

– **المجالات السياسيَّة:** يُقصد بها مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار أو التأثير فيه بهدف تحقيق نوع من الرِّقابة على الأجهزة التنفيذيَّة بما يضـــمن تحقيق التَّنمية من خلال المواطنين، كما ينبثقُ عنها المشـــاركة الشعبيَّة السياسة المتمثلة في حق الانتخاب وهو ركن هام وأساسي من أركان نظم الحكم المحلي، وإذا فقد أي نظام هذا الركنَ أصـــبح هذا النظام غير شـــرعي، وإذا كان القائم بالعملية الانتخابيَّة (المواطن) غير واعٍ قد ينتخب أشخاصًا غير أكفاء إلى السلطة مما يؤدي إلى فشل النِّظام وانهياره وإن كان المواطن القـائم بـالعمليـة الانتخـابيَّـة على درجـة عـاليـة من الوعي، فـإن الأشـخـاص الذين يصـلـون إلى السـلطة يكونون أكفاء لها مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإداريَّة وبالتالي رفع مسـتوى الخدمة الذي يؤدي بالضـرورة إلى دفع عجلة التَّنمية بأنواعها المختلفة (عبدالوهاب، ياسر.2018).

– **المجالات الاقتصاديَّة:** أي تعاون الجهود الشَّعبيَّة مع الجهود الحكوميَّة في المشروعات الاقتصاديَّة مما يؤدي بدوره إلى رفع المستوى المحلي اقتصاديًّا.

ثانيًا: التَّنمية المستدامة:

في تقرير لجنة برونتلاند "مستقبلنا المشترك"، يتمُّ تعريف التَّنمية المستدامة على أنَّها: "التَّنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (WECD 1987)". وبمقتضى هذا التعريف يجب على البشر في سعيهم لتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة والتمتع بثروات الطبيعة، أن يتصالحوا مع واقع محدودية الموارد البيئيَّة، ويجب أن يأخذوا في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة. هذه هي رسالة الحفظ؛ لأنه إذا كان الهدف من التَّنمية هو توفير الرفاهية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، فإن الهدف من الحفظ هو ضمان قدرة الأرض على استدامة التَّنمية ودعم كل أشكال الحياة". (UNEP & IUCN WWF, 1980). فمن السِّمات الأساسيَّة للتنمية المستدامة التي تحظى بإجماع دوليٍّ واسعٍ؛ إيجاد توازن بين الأبعاد الثلاثة للعناصر البيئيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة (ثلاثية الأبعاد).

ويعتبر تقرير برونتلاند، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1992 في ريو دي جانيرو، من المعالم المحوريَّة أيضًا في تأسيس وإدخال سياسات التَّنمية المستدامة حيز التطبيق في العالم. فجدول أعمال القرن 21 المقدم في مؤتمر ريو، هو برنامج لتنفيذ نموذج التَّنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين؛ في هذا البرنامج، تمت صياغة مجموعة من الأهداف والتدابير والأدوات تخصُّ تطبيق سياسات التَّنمية المستدامة في البلدان النامية والصناعية. Michael V. H., (et al, 2017).

وقد صاغت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة الأممية لتمثل منهاجًا للشعوب من أجل وضع خططها الوطنيَّة. ولقد صاغت الدَّولة المصريَّة خطة التَّنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، ومن ثم كان من الضروري

الاهتمام بتطوير كفاءة الجهاز الإداري للدَّولة ليكون بمثابة قاطرة التَّنمية في مصر.

وتعتبر مشروعات التَّنمية المستدامة هي كلُّ برنامج يدخل في إطار تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة 2030 Sustainable Development Goals SDGs اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 ما يعرف بأهداف التَّنمية المستدامة، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. تتكامل أهداف التَّنمية المستدامة السبعة عشرة – أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التَّنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة.

ولقد وضعت الدَّولة المصريَّة "رؤية مصر 2030" تماشيًا مع أهداف التَّنمية المستدامة الأممية الاجتماعيَّة، الاقتصاديَّة والبيئيَّة والتي تتضمن جودة الحياة، العدالة والاندماج، المعرفة، الابتكار، الحوكمة، السلام، الأمن، والريادة. وتتولى وزارة التخطيط والتَّنمية الاقتصاديَّة، وكذلك هناك العديد من الوزارات المعنيَّة المتبينة للإستراتيجية الوطنيَّة مهمة تعريف وتطبيق وترسيخ أهداف التَّنمية المستدامة.

1. متطلبات تحقيق التَّنمية المستدامة

تتطلب التَّنمية المستدامة تحقيق أربعة أهداف:

أ- تلبية احتياجات أجيال الغد من خلال قرارات اليوم:

يتم تحقيق الاستدامة، أو غير ذلك، من خلال الإجراءات التي لا حصر لها للعديد من المجموعات المختلفة، والتي سيكون لها تأثيرات داخل الأجيال وفيما بينها. يجب تحفيز جيل اليوم لتحقيق مستقبل مستدام. وهذا يستلزم الوصول إلى عدد لا يحصى من الآراء والحصول على معلومات كافية لتطوير ومقارنة

السيناريوهات المعقدة؛ السماح بعدم اليقين. وضع مزيج من السياسات والسوق والحوافز الأخرى؛ ونهج تكيفي يؤكد على التحسين المستمر، لأن التفضيلات الاجتماعيَّة والأعراف والظروف الاقتصاديَّة والبيئيَّة تتغير بمرور الوقت.

ب- الموازنة بين الأهداف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة:

للقيام بذلك يتطلب تطبيق العلوم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والبيئيَّة، وتطبيق النهج التي تركز على الناس، أي المعرفة والأفكار والقيم المحليَّة.

ج- إدارة النُّظم الطبيعية في حدودها:

وهذا يستلزم الاعترافَ بجميع قيم النُّظم الطبيعيَّة (الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والبيئيَّة)؛ والتوفيق بين الحقائق والآراء والاحتياجات المتعددة المتعلقة بهذه الأنظمة؛ وضمان السياسات الصحيحة / الإشارات الاقتصاديَّة لإدارة النُّظم الطبيعيَّة على نحو مستدام، وضمان الحقوق والمسئوليَّات والصلاحيَّات والمهارات والتكنولوجيا والقدرات الكافية (خالد فتوح، 2023).

د - التركيز على التَّنمية وليس النمو:

وهذا يستلزمُ الحفاظ على الجودة على المدى الطويل، وتنسيق كافة مجالات التَّنمية والمؤسسات المسئولة عنها، مقابل النمو المفرط في عدد محدود من المجالات، وسياسة ومناخ اقتصادي مواتيان للقيام باستثمارات طويلة الأمد مع تطبيق مبدأ الحيطة.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف نهجين أساسيين:

السياسات: اختيار استراتيجي للأهداف والغايات، ونهج تكيُّفي لتحقيقها ومراجعتها - رؤية للنقطة الصحيحة في الأفق، خطوة واحدة في كل مرة على الطريق، والقدرة على العودة إلى المسار الصحيح إذا ساءت الأمور.

المشاركة: نهج مشترك بين القطاعات وتكاملي؛ مع التركيز على الحوار ودمج وجهات النَّظر المتنوعة - المساعدة المتبادلة في تحديد الرؤية والبقاء على الطريق.

ثالثًا: العلاقة بين الحوكمة التَّشاركيَّة للإدارة المحليَّة والتَّنمية المستدامة

بمرور الوقت، أصـــبح من الواضـــح أنَّ نهجَ الحوكمة القائمَ على منظور تشاركي ضروريٌّ لتنفيذ سياسات التَّنمية المستدامة بنجاح، وهو ما أوصت به المنظَّمات الدَّوليَّة المعنيَّة بقضايا التَّنمية المستدامة؛ حيث أكدت بشكل متزايد على أهمية مشاركة المجتمع في قضايا التَّنمية (Hens and Nath, 2005). ويؤكد إعلان ريو (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتَّنمية، 1992) على مشاركة المواطنين كعنصر مهم في سياسة التَّنمية الفعالة للتحرك نحو أهداف التَّنمية المســـتدامة. التَّنمية التي يقودُها المجتمع هي نهج إنمائيٌّ يوفِّر الخدمات الاجتماعيَّة وخدمات البنية التَّحتية، وينظِّمُ النشـــاط الاقتصـــاديَّ وإدارة الموارد، ويمكّن الفقراء، ويحسن الحوكمة (Dongier et al, 2022).

وكان من النتائج المهمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة في عام 2012 (UNCSD, 2012)، أن يُنظر إلى النِّاس على أنَّهم محور التَّنمية المســـتدامة، ففي الواقع، يذكر أن الإدارة التعاونية يجب أن يتم التأكيد عليها من قبل صانعي السياسات وأن يتم تنفيذها من قبل جميع أصحاب المصلحة؛ وفي سبيل ذلك، يجب أن يتم قبولها رسميًّا وفهمها جيدًّا من قبل السكَّان المحليين وكل هؤلاء الذين يمكن اعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين، وكهدف نهائي للتنمية المحليَّة المستدامة.

وعلى صـــعيد آخر؛ وفقًا لفريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التَّنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 (اليونسكو، 2012)، فإن التَّنمية التي تقودها الثقافة تشمل أيضًا مجموعةً من الفوائد غير النَّقديَّة، مثل زيادة الشمول الاجتماعي والتجذر، والمرونة، والابتكار، والإبداع وريادة الأعمال من أجل الأفراد والمجتمعات، واســـتخدام الموارد والمهارات والمعرفة المحليَّة. من هذا المنظور،

يســـاهم تعزيز القطاع الثقافي نفســـه في تعزيز رأس المال الاجتماعي للمجتمع (Murzyn-Kupisz and Dzialek, 2013) ويعزز الثِّقة في المؤســـســـات العامة.

1. مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالتَّنمية المستدمة

تؤكد مؤشرات الحوكمة العالمية على وجود تأثير متبادل وارتباط بين الحوكمة والتَّنمية المستدامة، ومن بين تلك المؤشرات التي تدل على تلك العلاقة هي (Kaufmann et al, 2017):

أ- مؤشر السَّيطرة على الفساد (Control of Corruption): فهناك علاقة بين تقليل صور الفساد وبين النمو الاقتصادي والتَّنمية المستدامة، ومحاربة الفساد أحد الأهداف الأساسيَّة لتطبيق الحوكمة وهو مؤشر يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشَّخصيَّة، والحد من سيطرة النخب على الحكم (المشهداني، 2020).

ب- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشِّر مدى جودة الخدمات العامة وهو ما يتطلب تطوير أنظمة الخدمة المدنية ورفع كفاءة الأداء الحكومي وفعاليته، وهو ما يدعم عملية التَّنمية المستدامة.

ج- مؤشـر الاسـتقرار السـياسـي (Stability Political): لا يمكن تحقيق التَّنمية المسـتدامة في ظل اضـطرابات سـياسـيَّة، وقد أثبت العديد من التجارب الدُّوليَّة أنه كلما كانت الدولة مستقرة سياسيًّا كلما زادت فرص التَّنمية المستدامة لتلك الدول (Kaufmann et al, 2017).

د- مؤشـر جودة التشـريعات وتطبيقه (Quality Regulatory): يقيس هذا المؤشِّر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التَّنمية في القطاع الخاص. هذا فضلًا عن قياس مدى جودة التَّشريعات

المنظِّمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة (الحكومة – القطاع الخاص– المجتمع المدني– المواطن) وهو ما يعزز أطر التَّنمية المستدامة.

هـ– مؤشر سيادة القانون (Rule of Law): يأتي هذا المؤشِّر لقياس مدى الالتزام بتطبيق القوانين بشكل متساوٍ على الأفراد والمنظَّمات دون أي تمييز وهو ما يدعم عملية التَّنمية.

و– مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس مؤشِّر المشاركة والمساءلة قدرةَ المواطنين على المشاركة في الانتخابات، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات، وأيضًا قدرة المواطنين على محاسبة المسئولين. ومما لا شك فيه أن كل ذلك له تأثير لعمليات التَّنمية المستدامة بشكل كبير.

2. فوائد الحوكمة التَّشاركيَّة للإدارة المحليَّة في مشروعات التَّنمية المستدامة

أ. فوائد التخطيط لمشروعات التَّنمية المستدامة:

تأتي أهمية أسلوب الحوكمة التَّشاركيَّة التي يمكن أن تستخدمه النظم المحليَّة في إدارة مشروعات التَّنمية المستدامة في مرحلة التخطيط للمشروع من خلال التَّوصُّل إلى المعلومات الضرورية لعملية التخطيط بواسطة المجتمعات المحليَّة نفسها. فَهُم أدرى الناس بمشاكلهم الملحة وأولوياتها بما يعبِّر عن الاحتياجات الحقيقية لعملية التَّنمية (حسن، أحمد. 2021). تعتبر الحوكمة التَّشاركيَّة المفتاح لسياسات أفضل، فهي وسيلة فعالة لفَهْم الاحتياجات والقيم المتغيرة لمن نخدمهم حتى تتمكن قطاعاتنا العامة من الاستجابة باستمرار وبالمرونة اللازمة. كما تساهم المنظمات الدَّوليَّة بتقديم الخبرات والتوصيات التي تساعد في عملية التخطيط بشكل مميز، ناهيك عن تدفق المعلومات التي توفره منظمات المجتمع المدني المختلفة.

تساعد الحوكمة العامة التَّشاركيَّة في الحفاظ على مزيد من التركيز المستند إلى الأدلة والنتائج على العمل. وتخضع جميع المشاريع في الحكومة لنفس الضغوط الجوهرية لأي منظمة أخرى: السياسة، والميزانيات المتنافسة، وإعادة الهيكلة، وتحديد الأولويات، والغرور، وما إلى ذلك. الفوائد العامة مهمة بشكل واضح. إذا قمت ببناء الحوكمة التَّشاركيَّة في عملك وبرنامجك فلديك آلية قوية لبناء أدلة حقيقية وتحديد أولويات ما هو مطلوب بشدة في المجتمع (حسن، أحمد. 2021). يمكنك الوصول إلى هذا الحد فقط في تعديل الأنظمة الحالية، كما أن تحليل البيانات التي لديك بالفعل من الأنظمة الموجودة بالفعل بشكل عام يوفِّر فقط أساسًا للتعديلات البسيطة أو التنبيهات التي قد لا تحصل على نتائج السياسة المقصودة. عندما تقوم بتطوير مواقف السياسة من خلال العمليات التَّشاركيَّة، فإنك تحصل على المزيد من النتائج المدفوعة بالاختبار والقائمة على الأدلة والقيم وكذلك المزيد من النتائج الموثوقة للغاية (خال، فتوح 2023).

ب. في تنفيذ مشروعات التَّنمية المستدامة:

من خلال آليَّات الحوكمة التَّشاركيَّة تستطيع النُّظم المحليَّة إدخال أطراف مختلفة ومتعددة لتنفيذ مشروعات التَّنمية المستدامة؛ حيث ساهم العديد من المنظمات الدَّوليَّة كالبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدَّوليَّة في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في دول كمصر والأردن ونيجيريا والأرجنتين، وغيرها (حسن، أحمد. 2021). كما يمكن للنُّظم المحليَّة من خلال آليات الحوكمة التَّشاركيَّة تحفيز المجتمعات المحليَّة للمشاركة المالية أو المادية أو حتى بالجهود لتنفيذ مشروعات التَّنمية المستدامة والتي تعود بالنفع المباشر على المجتمع المحلي (خالد، فتوح 2023).

ج. في متابعة وتقييم مشروعات التَّنمية المستدامة:

- تقديم المقترحات والطلبات والاعتراضات المتعلِّقة بأداء مشروعات التَّنمية من قبل المواطنين وأصحاب المصلحة في تحقيق التَّنمية المستدامة.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة للتعرُّف على آراء المواطنين حول مختلف السياسات.
- عقد جلسات استماع عامة للتعرف على ردود الأفعال بخصوص مشروعات التَّنمية المحليَّة.

3. تحديات الحوكمة التَّشاركيَّة للإدارة المحليَّة لتحسين مشروعات التَّنمية المستدامة

أ. ضعف الممارسة الدِّيمقراطيَّة

الممارسة الدِّيمقراطيَّة والانتخابات تخلق ديناميكيتين "التمثيل والمساءلة" – التي تضمن سلامة الرابط بين مصالح المواطنين ونتائج السياسة. وبالتالي ضعف تلك الممارسات الديمقراطيَّة يحرِم المواطنين من اختيار السياسيين الذين يعتقدون أنهم سيمثلونهم – أولئك الذين سيعرفون ويدعمون تفضيلاتهم من خلال تقديم سياسات مناسبة. فإن ترشُّح السياسيين بشكل دوري للانتخابات يسمح للمواطنين بمعاقبة أولئك الذين فشلوا في تحقيق نتائج مرضية عن طريق طردهم من مناصبهم لصالح الآخرين الذين قد يكونون أفضل. وبالتالي فإن ضعف آليَّات التمثيل والمساءلة لا يجعل الحكومة مستجيبة وعادلة؛ لذا تحتاج مشاركة المواطنين إلى ظروف مواتية مثل الانتخابات التنافسيَّة، والأحزاب القوية ذات البرامج الواضحة، والتدقيق العام النشط لبدائل السياسة المثيرة للجدل، والناخبين المطلعين، وجهاز دولة تنفيذي قادر.

ب. مدى تمكين المواطنين

ترتكز الحوكمة التَّشـــاركيَّة في عملية المشـــاركة على فكرة التمكين التداولي للمواطنين وإعطائهم صـــلاحيات تؤثِّر في اتخاذ القرار، والتي قد تكون بدرجات متفاوتة في الممارسـة سـواء بما تقتضـيها أفكار الديمقراطيَّة التداوليَّة في النَّظريَّة السِّـياسـيَّة أو على جانب التَّجربة التَّداوليَّة في المجالات المتعلِّقة بالسـياسـات والبحث السـياسـي والاجتماعي المعاصـر. وبالتالي، فإنَّ الحوكمة التَّشـاركيَّة تتجاوز دور المواطن كناخب أو مراقب لتشمل ممارسات المشاركة المباشرة مع صـنع السِّـياسـات ودراسـة القضـايا المجتمعية المختلفة (Frank Fischer, 2012).

وفي سـياق تمكين المواطنين للحوكمة التَّشـاركيَّة نعتقد أن مشـاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات الحكوميَّة تعتمد على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لدعم وتسـهيل زيادة وصـول الجمهور إلى المعلومات حول الأنشـطة الحكومية. فضـلًا عن توفير سبل لترسيخ حقوق المواطنين في استشارتهم بشأن القضـايا العامة التي تؤثر عليهم، ومعرفة أنه سـيتم الاسـتماع إلى المواطنين من خلال أنظمة سـياسـيَّة تمثيليَّة عادلة ومنصـفة. وتسـعى الحوكمة التَّشـاركيَّة إلى تعميق هذه المشـاركة وتقليل الممارسـات التقليديَّة ذات النَّزعة الفرديَّة في اتخاذ القرار، والتي تعيق عمومًا تحقيق ديمقراطية تشـــاركية حقيقية (Gaventa, 2002).

وبالتالي يتطلب تمكين المواطنين للحوكمة التَّشـــاركيَّة اعترافًا متزايدًا بأن مشاركة المواطنين يجب أن تستند إلى مبادئ معيَّنة أهمها:

- ❖ توزيع أكثر عدالة للسُّلطة السياسيَّة
- ❖ توزيع أكثر عدلاً للموارد.
- ❖ زيادة اللامركزية في عمليات صنع القرار.

- ❖ تداول واسع وشفاف للمعرفة والمعلومات.
- ❖ إنشاء شراكات مجتمعية تعاونيَّة.
- ❖ التَّركيز على مفهوم المؤسسات التَّشاركيَّة.
- ❖ بناء حوار مجتمعي.
- ❖ المساءلة.

تسعى كلُّ هذه الإجراءات إلى إنشاء علاقات قائمة على الثِّقة، وهو يتطلب أيضًا توفير الوسائل لإشراك الأفراد والمنظمات خارج الحكومة من خلال الشبكات السياسيَّة والترتيبات المؤسسية التي تسهل العلاقات الخطابية الدَّاعمة القائمة على التعاون بين كافة الأطراف.

ج. تحديات إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة:

يتطلب بناءُ المشاركة في عمليَّات السياسات العامة فَهْمَ تلك الهياكل / المؤسسات ومنهجيات المشاركة الموجودة حاليًا. ففي حالة عدم وجود أو ضعف الهياكل التَّشاركيَّة القائمة يتم أحيانًا وضع الهياكل غير الرسمية أو الهياكل الفردية معًا بشكل خاص من أجل بعض السياسات. من الضروري أن يحدد هيكل التخطيط والإدارة الحكومي، والنِّظام السياسي، إذا كان من الممكن بناء سياسات وطنية من المبادرات المحليَّة، أو ما إذا كان يجب أن تبدأ المبادرة من الأعلى، وتنتقل من خلال المشاركة وهياكل اللامركزية القائمة. كما ستحدد جزئيًّا نوع المزيج من المناهج التَّشاركيَّة والمتعددة التخصصات التي يمكن اتباعها. من المهم، في البداية، أن يعرف المشاركون في السياسات إلى أي مدى يمكن أن تصل توصياتهم إلى "التسلسل الهرمي" لصنع القرار. كان أحد إخفاقات المشاركة هو خيبة الأمل الناتجة عن التوقعات غير الواقعية حول المدى البعيد والسرعة التي ستحدثها نتائج المشاركة في السياسات والخطط.

الخاتمة

في نهاية العرض السابق نستطيع القول بأن منهج الحوكمة التَّشاركيَّة يسهم بشكل إيجابي في تطوير نظام العمل بالمحليات، ويعزز مشروعات التَّنمية المستدامة وذلك من خلال تدعيم مبدأ المساءلة الإدارية، وزيادة الشفافية وتفعيل آليات المساءلة وتمكين المواطنين، بالإضافة إلى رفع كفاءة إيصال الخدمات العامة. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الرَّغبة في تحقيق التَّنمية المستدامة كرؤية واتجاه دولي والتي تبنتها الحكومة المصرية في رؤيتها "مصر 2030"، الأمر الذي يجعل الاهتمامَ بتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات المواطنين وتدعيم حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحقيق التوازن بين الدَّولة والمجتمع وتدعيم المشاركة الشَّعبية، لما لذلك من إسهام وتعزيز لقدرة المحليَّات في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة. لذا تتطلب المنظومة العامة الجيدة للحكومة تحولاً جوهريًّا في دور الدَّولة من خلال التحوُّل في أدوار الفاعلين والأطراف أصحاب المصلحة في التَّنمية، هذا التحوُّل يتطلب إجراء سلسلة من الإصلاحات التشريعيَّة والإداريَّة والسياسيَّة أهمها:

- تحسين آليَّات الممارسة الدِّيمقراطية مما يحسن عمليات التمثيل السياسي والمساءلة بشكل يضمن وجود أداء حزبي حقيقي وبرامج حزبية واضحة.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات التَّشريعيَّة والمؤسسيَّة لتسهيل مشاركة المواطنين والأطراف ذات الصلة في القضايا العامة التي تؤثر فيهم.
- بناء حوار مجتمعي حقيقي حول القضايا العامة ومشروعات التَّنمية المستدامة.
- تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظمات الدَّوليَّة والجهات المانحة في تنفيذ مشروعات التَّنمية المستدامة للمجتمعات المحليَّة.
- بناء الكوادر البشريَّة في المنظَّمات والوحدات المحليَّة القادرة على الابتكار والبحث حول كيفية إشراك الأطراف المختلفة في مشروعات التَّنمية المستدامة.

المراجع

1) أحاسين سليمان، (2018)، محدوديَّة النَّهج التشاركي في التأثير على صياغة القرارات والسياسات العمومية، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية، العدد السادس، ص ص 7-28.
2) الأمم المتحدة (2017)، تقرير أهداف التَّنمية المستدامة، 2017 نيويورك: الأمم المتحدة.
3) الأمم المتحدة (2021)، تقرير أهداف التَّنمية المستدامة، 2021 نيويورك: الأمم المتحدة.
4) بافقيه، فهد حسني حمزة، (2001) أثر الخصخصة على كفاءة إيصال الخدمات بالمملكة العربية السعودية.
5) بطرس، ماجد رضا، (2004) اليابان من الإدارة المحليَّة إلى الحكم المحلي: جدلية الأصالة والمعاصرة، مجلة البحوث الإدارية.
6) الجالودي، جميل، (1992)، اللامركزية الإداريَّة في العالم العربي، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، السنة 34، العدد 2، ديسمبر.
7) جمعة، سلوى شعراوي. (2011): مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، القاهرة.
8) جندي، عبد الكريم، (2015)، الثقافة والتَّنمية المستدامة: نحو مدخل ثقافي لسؤال التَّنمية بالواحات المغربية، الحوار المتمدن، العدد: 4969.
9) حامد، مصطفى، (2018)، إطار منهجي لتحليل فشل السياسات العامة ودوره في تعزيز فرص التعلم، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، جامعة القاهرة.

10) خاطر، أحمد مصطفى، (2005)، تنمية المجتمعات المحليَّة: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

11) خالد. فتوح، (2023)، دور آلية المشاركة المجتمعية في تحقيق التَّنمية المحليَّة المستدامة، مجلة الحدث للدِّراسات المالية والاقتصاديَّة، عدد 10.

12) د. أحمد إبراهيم عبد العال حسن، (2021)، دور الإدارة المحليَّة في تحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة المحليَّة المستدامة في ظل التحولات السياسيَّة والتطورات الاقتصاديَّة الراهنة، المجلة العربية للإدارة، مج 41، ع 2.

13) عبدالوهاب، ياسر، (2018). مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الإدارة المحليَّة المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة – جامعة القاهرة– مصر، مج.19، ع.1.

14) ياسين ميسر فتحي المشهداني، محمد ميسر فتحي المشهداني، (2020)، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التَّنمية المستدامة: العراق أنموذجًا، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصاديَّة والادارية، ص ص 206–182.

15) Archon Fung, Participation, (2004), Deliberation, and Representation in the Policy Process, Paper presented at the conference on “Civic Engagement in the 21st Century,” University of Southern California, October 1-2.

16) Arnstein, Sherry R.(1969) 'A Ladder Of Citizen Participation', Journal of the American Planning Association, 35: 4, pp. 216 — 224.

17) Berkes F (2009) Evolution of co-management: role of knowledge generation, bridging organizations and social learning. J Environ Manag 90:1692–1702.

18) Cătălin BABA and Others, (2009), Public Participation In Public Policy Process Case Study In Seven Counties From

North-Western Region Of Romania, Transylvanian Review of Administrative Sciences, N. 26, pp. 5-13.

19) Creighton, J.L. (2005), The Public Participation Handbook: Making Better Decisions through Citizen Involvement, San Francisco: Jossey-Bass, A Wiley Imprint, pp. 7-25.

20) Denhardt, R.B. and Denhardt, J.V., (2000), 'The New Public Service: Serving Rather than Steering', Public Administration Review, vol. 60(6), p.549.

21) Fabio Donato and Anahita Lohrasbi, (2017), When theory and practice clash: participatory governance and management in Takht-e Soleyman, Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development, Vol. 7 No. 2, pp. 129-146.

22) Folke C, et al, (2007) The problem of fit between ecosystems and institutions: ten years later. Ecol Soc 12(1):30.

23) Frank Fischer, (2006), Participatory Governance as Deliberative Empowerment the Cultural Politics of Discursive Space, American Review of Public Administration Vol. 36, N.1, pp. 19-40.

24) Frank Fischer, (2012), Participatory Governance: From Theory to Practice, David Levi-Faur (ed), The Oxford Handbook of Governance, Oxford University Press, New York. Pp.

25) Gaventa, J. (2002). ―Towards Participatory Governance.‖ Currents. Vol. 29, pp. 29-35

26) http://info.worldbank.org/governance/asp

27) IUCN, UNEP WWF (1980): World conservation strategy. Living resource conservation for sustainable development. Gland, Switzerland: IUCN.

28) Kaufmann D., Aart K. and Massimo M., (2017), Governance Matters Decade of the Worldwide Governance Indicators, World Bank.

29) Mah, D. N., & Hills, P. (2014). Participatory governance for energy policy-making: A case study of the UK nuclear consultation in 2007. Energy Policy, N. 74, 340-351

30) Michael von Hauff, et al, (2017), Sustainable Development Policy, 1st Edition, Routledge.

31) OECD. (2001). Citizens as partners: Information, consultation and public participation in policymaking. Paris: OECD.

32) Palumbo R. (2017) Participatory Governance. In: Farazmand A. (eds) Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance. Springer, Cham.
https://doi.org/10.1007/978-3-319-31816-5_1834-1

33) Pia Andrews, (2019), Participatory public governance: why we need it, what it is, and how to do it (in that order), available at: https://www.themandarin.com.au/118165-participatory-public-governance-why-we-need-it-what-it-is-and-how-to-do-it-in-that-order/

34) Smith, L. B., (2003) 'Public Policy and Public Participation: Engaging Citizens and Community in the Development of Public Policy', Population and Public Health Branch, Atlantic Regional Office, Health Canada, pp. 34-35.

35) Todaro, M. & Smith, S. C. (2011): Economic Development. Addison Wesley (11th edition).

36) UNESCO, Barbados (2018) Report, retrieved at:
https://en.unesco.org/creativity/governance/periodic-reports/2018/barbados

37) united nation, (2006), Participatory Governance and the Millennium Development Goals (MDGs), Department of Economic and Social Affairs, New York, P. 7.

38) Wampler, B., & McNulty, S. L. (2011). Does participatory governance matter? Exploring the nature and

impact of participatory reforms. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars.

39) Wampler, B., & McNulty, S. L. (2011). Does participatory governance matter? Exploring the nature and impact of participatory reforms. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars.

40) Yang, K. and Callahan, K., (2005), 'Assessing Citizen Involvement Efforts by Local Government', Public Performance and Management Review, vol. 29(2), p. 191.